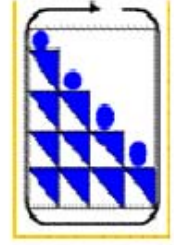




شعوب متمكنة. أمم صاعدة

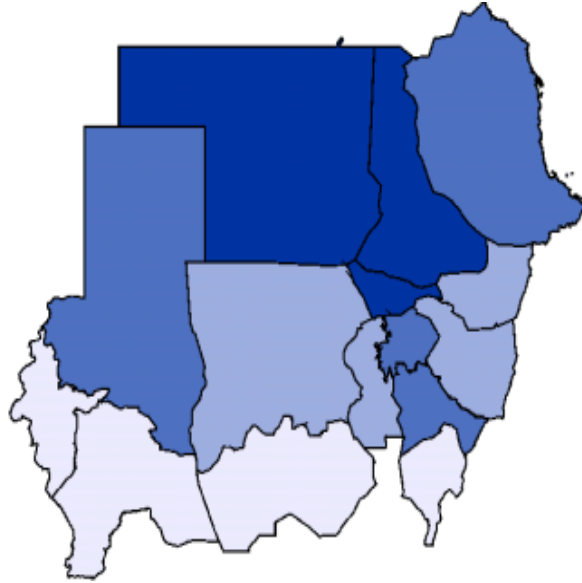


الجهاز المركزي للإحصاء

جمهورية السودان

الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في السودان

(2016 - 2012)



نسخة مختصرة

سبتمبر 2012

المحتويات

رقم الصفحة	البيان
3	المقدمة
4	عملية تصميم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء
5	واقع النظام الإحصائي الوطني
8	أنواع البيانات الرئيسية المنتجة من النظام الإحصائي الوطني
11	النظام الإحصائي الوطني: الرؤية، الرسالة، والقيم الأساسية
13	الإطار الاستراتيجي
15	خطة التنفيذ
17	الرصد والتقارير والتقييم
17	خطة التمويل والموازنة

1. المقدمة:

في عام 1994م تبنى السودان نظام الحكم اللامركزي وهو نظام فدرالي يتكون من ثلاث مستويات للحكم هي: الفدرالي، الولائي ومستوى الحكم المحلي. كل مستوى من هذه المستويات من الحكم يتطلب وضع سياسات وخطط وبرامج للتنمية ومتابعة تنفيذ هذه الخطط بالإضافة إلى تقييم التقدم المحرز لخطط التنمية. وللقيام بكل هذه الالتزامات يجب توفير إحصاءات ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب لتوفير التنمية لسكان السودان. إلا أن القدرات الإحصائية المطلوبة للإنتاج الإحصائي بصفة مستدامة وعلى كل المستويات ضعيفة وتحتاج للتطوير والارتقاء بها. وقد أصبح من الضرورة بمكان تعميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء تقوم بفحص دقيق للأنظمة الإحصائية على كافة مستويات الحكم بهدف توفير إحصاءات مناسبة ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب لدعم التنمية في السودان.

1.1 أطر التنمية والطلب على الإحصاءات:

على المستوى القومي، تم إنشاء المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي في العام 2001م لتطوير رؤية واسعة للتنمية تمتد على مدى 25 عاماً تمثلت في وثيقة الخطة الإستراتيجية ربع القرنية (2007م-2031م). وباستشراف هذه الرؤية كأساس للعمل، أطلق السودان خطة الخمسة سنوات الثانية للتنمية (2012م-2016م) لتكون بمثابة إستراتيجية موجهة للنمو مع التركيز بشكل أساسي على التنمية المستدامة والحد من الفقر في المدى المتوسط. وتتضمن هذه الإستراتيجية خطط التنمية القطاعية والوطنية. وضمن هذا السياق، فإن ورقة الإستراتيجية المرشحة لتخفيض حدة الفقر التي وضعت مؤخراً (مارس 2012م) لم تحل محل الأدوات الحالية للتخطيط سواء تلك التي تعمل فعلاً أو قيد الإعداد، ولكنها بالأحرى تكملها، من خلال تعزيز تحديد أولويات العمل داخل أو عبر القطاعات المختلفة المستهدفة خفض الفقر. كما أن ورقة الإستراتيجية المرشحة لتخفيض حدة الفقر وإجراءات تنفيذها ترتبط بالبرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي (2011م-2013م) والخطة الخمسية للتنمية (2012م-2016م) وتعتبر مكملة لهما. والبرنامج الاقتصادي الثلاثي، بدوره، كخطة مفصلة متوسطة المدى ومحدودة التكاليف، وفر إطاراً للإنفاق الحكومي متوسط المدى، تم تصميمه أساساً للتكيف مع الواقع السياسي والاقتصادي الجديد الذي نشأ في أعقاب انفصال الجنوب، يصطف مع الخطة الإستراتيجية الخمسية (2012م-2016م) التي أعقبت الخطة الخمسية السابقة (2007م-2011م). وجميع هذه الخطط التنموية المتنوعة، أي: الأهداف الإنمائية للألفية، والخطة الإستراتيجية الخمسية (2012م-2016م)، وإطار الإنفاق متوسط المدى، وورقة الإستراتيجية المرشحة لتخفيض حدة الفقر، تتطلب دعماً وتعزيزاً بالبيانات من أجل رصد مدى تنفيذها وتقييمها. ولحسن الحظ، فإن إستراتيجية تطوير الإحصاءات تشارك كل هذه الأطر التنموية وفقاً زمنياً واحداً، مما يجعل توفير البيانات خلال هذه الفترة مسوقاً بالطلب عليها.

2.1 السياق:

ليس من نافلة القول التأكيد على أهمية الإحصاء في التنمية لأمة ما، بكونها تؤدي دوراً حاسماً في قياس ورصد التقدم في طريق السودان نحو التنمية، فالحاجة ماسة إلى البيانات لقياس التقدم المحرز على جميع مستويات التنمية الوطنية، والقطاعية من الوزارات والإدارات والوكالات الاتحادية، ونظيراتها الولائية والمحلية.

ولكن النظام الإحصائي الوطني والقطاعي في الوزارات والإدارات والوكالات الاتحادية والولائية يواجه بتحديات كثيرة فهناك فجوات في البيانات والمتوفر مبعض وغير كامل كما أن اغلب سلاسل البيانات أما قديمة أو لا تصدر في الوقت المناسب. واختلاف التعريفات والمنهجيات والتصنيفات وعدم قابلية البيانات للمقارنة عبر الزمن في مختلف المجالات. ولذلك يصبح معالجة هذا الوضع بطريقة إستراتيجية من المهام العاجلة والهامة لتقوية النظام الإحصائي الوطني والنظم الإحصائية القطاعية والنظم الإحصائية الولائية لضمان أن هذه النظم تعمل بطريقة متكاملة ومنسقة لذلك فإن النهج الاستراتيجي الذي ينبغي أن يتبع هو وضع استراتيجيات وطنية وقطاعية وولائية وإدخالها في الاتجاه العام لخطط وسياسات التنمية المختلفة التي تتطلب بدورها توفير بيانات وإحصاءات ومعلومات ومؤشرات من كل النظم الإحصائية على كل المستويات الوطنية والقطاعية والولائية.

2. عملية تصميم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات:

عملية تصميم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء وغيرها من الاستراتيجيات علي مستوي المجالات الادني القطاعية والولائية.

1.2 وصفت الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء كإطار لتقوية القدرات الإحصائية علي نحو متسق عبر النظام الإحصائي بأكمله وبحيث يتم تمكين كل من النظم الفرعية من ادارة نتائج ومحصلات التنمية وايضا للعمل كإطار متكامل بحيث يمكن للنظم الفرعية (القطاعية والولائية) ومختلف ذوي الشأن لتقوية انتاج ونشر واستخدام البيانات الإحصائية التي تتسم بالمصداقية والتي تشكل ارضية صلبة لرسم خطط التنمية الوطنية عبر:

- تعزيز انتاج البيانات الإحصائية التي تتسجم مع المبادئ الاساسية لانتاج البيانات الرسمية ومستندة علي التجارب والممارسات العالمية الجيدة.
- تحسين التكامل والتنسيق بين ووسط منتجي البيانات ومستخدميها.
- تنمية القدرات الوطنية لانتاج واستخدام البيانات الإحصائية.
- ضمان استدامة طويلة المدى للنظام الإحصائي الوطني عن طريق تأمين الموارد الكافية.

ان المدخل الاستراتيجي الذي تم تبنيه في اعداد وتصميم الاستراتيجية هو التاكيد أن ذوي الشأن كافة قد تم استصوابهم و التشاور معهم وتأمين مشاركتهم في الاعداد وتصميم هذه الإستراتيجية. قام الجهاز المركزي للاحصاء وبدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي في السودان (مع مساهمة مقدره من بعض من شركاء التنمية) بتنسيق جهود اعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء للنظام الإحصائي الوطني بأكمله. وشملت الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء استراتيجيات فرعية لكل من الوزارات والادارات والوكالات ولكل ولاية من الولايات، بحيث تمثل هذه المكونات لبنات اساسية للاستراتيجية الوطنية المطلوبة لاعادة بناء النظام الإحصائي الوطني.

ونسبة للعدد الكبير للوزارات والادارات والوكالات والولايات في السودان سوف يتم اعداد الاستراتيجيات القطاعية والولائية علي مراحل.

2.2 عملية التصميم/الاعداد للاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء:

كان اعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء ولبناتها (استراتيجيات القطاعات والولايات) خطوة مهمة لا بد منها لتحديث الجهاز المركزي للاحصاء ومكونات النظام الإحصائي الوطني. وعملية الاعداد لا تقل اهمية ان لم تكن اكثر اهمية من الوثائق الإستراتيجية نفسها.

وبالتالي نشأت ثمة ضرورة لانشاء هيكل تنظيمي لقيادة تصميم الإستراتيجية وليكون بمثابة منصفه لتقوية النظام الإحصائي الوطني وادراج النظم الفرعية المكونة له/النظم الإحصائية القطاعية والنظم الإحصائية الولائية في تراص وتنسيق. لذلك اعطي وقت طويل لرسم هذا الهيكل القيادي ليكون مؤهلاً كذلك للعمل بمثابة بيئة تنظيمية دائمة لادارة وتشغيل النظام الإحصائي الوطني من بعد.

اتبعت عشر خطوات في تصميم الاستراتيجيات القطاعية والاستراتيجيات الولائية لتطوير الاحصاءات على النحو التالي:

- رفع الحس الاحصائي لذوي الارتباط الاساسيين.
- اطلاق مفهوم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء.
- اعداد خارطة الطريق للأعداد.
- القيام بزيارات لذوي الشأن (الوزارات والادارات والوكالات والولايات.....الخ)
- تكوين لجان الاحصاء القطاعية والولائية .
- تكوين اللجنة الاستشارية الوطنية للاحصاء ولجان منتجي البيانات.
- تعزيز القدرات الفنية للجان عبر الورش الفنية الى جانب توفير المشورة الفنية لها ومتابعة اعمالها على مستوي القطاعات والولايات.
- تقييم اوضاع الاحصاء الحالية.
- اعداد مسودات الاستراتيجيات القطاعية والولائية لتطوير الاحصاء.
- تأمين مصادقة ذوي الارتباط ووضع اللمسات الاخيرة علي وثائق الإستراتيجية.

3. واقع النظام الإحصائي الوطني:

1.3 التكوين:

يتكون النظام الإحصائي الوطني من مجموعات المنتجين للبيانات والمستخدمين، المزودين والموردين للمعلومات الأساسية ويضم أيضا مراكز التدريب الإحصائية والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، وقطاع الاعلام وشركاء التنمية ومن ضمنهم المانحين والممولين. ويقوم الجهاز المركزي للاحصاء بقيادة عملية التنسيق والتيسير بين جميع المكونات والاطراف التي تعمل ضمن اطار عمل قانوني موحد ومن المتوقع ان تعمل هذه المكونات كفريق واحد ضمن ترتيبات تنسيقية معلومة.

بعض المؤسسات الوطنية الرئيسية تم تسليط الضوء عليها وعلي الدور الذي تقوم به نذكر منها الجهاز المركزي للاحصاء (المنسق)، ادارة السياسات الكلية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، وحدة الفقر بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، المجلس القومي للسكان/الامانة العامة، المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي... الخ.

2.3 خصائص النظام الإحصائي الوطني الجيد:

النظام الإحصائي الجيد هو الذي تكون لدي جميع مكوناته القدرة علي توليد واستخدام البيانات الإحصائية. وان يقوم علي الموضوعية والتكامل ويجب ان يتم انتاج وتوزيع بيانات متوافقة مع الاحتياجات وفي التوقيت المناسب وذات جودة ونوعية عالية وان يتم التنسيق الجيد بين جميع مكونات

النظام وان يتم العمل بروح الفريق الواحد والمعرفة التامة بدور ومهام كل من مكوناته، وان يكون الاطار التنظيمي كامل ومناسب للعمل.

بعض هذه الخصائص يجب ان تتوفر في النظام الاحصائي وعدم فعالية النظام الحالي هي السبب في ضعف وعدم كفاية البيانات الإحصائية. وفي سياق هذه الخصائص اجري تشخيص للنظام الإحصائي الوطني لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجهه وتعيقه للقيام بدوره.

1.2.3 نقاط القوة

- توفر روح العمل الجماعي بين الوزارات والإدارات والوكالات/الولايات/الجهاز المركزي للإحصاء والموظفين على التوالي ضمن النظام الإحصائي الوطني. والقطاعات/الولايات أيضا تعترف بالحاجة إلى نظام إحصائي وطني قوي.
- تمتع الجهاز المركزي للإحصاء بصلاحيات شبه ذاتية وبمكاتب فرعية في جميع الولايات، يعزز ليس فقط جمع البيانات على المستوى القومي بل أيضا التنسيق بين النظم الإحصائية القطاعية (الوزارات والإدارات والوكالات) ودون الوطنية (الولائية) إضافة إلى ضمان إنتاج إحصاءات رسمية نزيهة وموثوقة، زائدا خلق فرص للإبقاء على الموظفين المهرة.
- توفر كفاءات وقدرات فريدة من نوعها في المؤسسات ضمن مكونات النظام الإحصائي الوطني تعطي هذه الوكالات ميزة نسبية على الأخرى في أداء مهام إحصائية معينة مثل قيام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء التعدادات والمسوحات واسعة النطاق. وإجراء التعدادات المدرسية في إطار نظام إدارة المعلومات التعليمية بواسطة وزارات التعليم العام على المستويين الإتحادي والولائي على حد سواء. وجمع وتصنيف المؤشرات الإحصائية الصحية من المستشفيات بواسطة وزارات الصحة على المستويين الإتحادي والولائي على حد سواء.
- توفر إطار حديث لمناطق العدّ الجغرافية و متاح للإستخدام لكل أصحاب المصلحة كإطار لإجراء كافة مسوحات الأسرة في السودان.
- توفر تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية يعزز العرض المكاني للبيانات، وييسر فهم جميع فئات مستخدمي البيانات للسياسات، مثل صياغة خرائط للفقر.
- وجود مركز للتدريب الإحصائي يقوم بتدريب العاملين في مجال العمل الإحصائي النظام الإحصائي الوطني بأكمله، وأيضا للعاملين في القطاع الخاص.

2.2.3 نقاط الضعف

- عجز أو غياب تام للتنسيق داخل الوزارات والإدارات والوكالات، الولايات، الجهاز المركزي للإحصاء وبين مجمل مكونات النظام الإحصائي الوطني يؤدي إلى منتجات وخدمات إحصائية ضعيفة.
- عدم وجود إدارة عامة للتنسيق في الجهاز المركزي للإحصاء يقيد كلا التنسيق الداخلي للجهاز ودوره التنسيقي في النظام الإحصائي الوطني بأكمله على حد سواء.

- عدم وجود إدارة عامة للعمل الميداني ومنهجيات المسوحات والبحوث والمعايير وأخرى لهندرة وتطوير الإحصاءات الإدارية المتاحة في سجلات الإجراءات الإدارية (نظم المعلومات الإدارية).
- غياب أو ضعف نظم عملية فعّالة لإنتاج الإحصاءات على مستوى الوزارات والإدارات والوكالات، والولايات.
- ضعف التمويل للأنشطة الإحصائية ومع ما يترتب عليه من الاعتماد الكبير على التمويل من الجهات المانحة يؤدي إلى ضعف إستدامة تدفق المعلومات. وفي الواقع، لا توجد ميزانية مخصصة للعمل الإحصائي في الوزارات والإدارات والوكالات، سواء على المستوى الإتحادي أو الولائي.
- ضعف مرافق البنى التحتية من حيث:
 - البنية التحتية المادية [المباني/تخصيص المساحات الكافية، المعدات المكتبية (خزائن الملفات، ماكينات التصوير الإلكترونية، المساحات الضوئية، الأثاث، وتسهيلات التخزين وغيرها)، والمركبات اللازمة للعمليات الإحصائية].
 - البنية التحتية الإحصائية (مسرد المعايير، سجلات التجارة والأعمال، مرشد توجيه عمليات المسح، والبيانات الموصفة للبيانات المنتجة وغيرها).
 - البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجهزة الكمبيوتر، البرمجيات، برامج التطبيقات، الشبكات العريضة واسعة النطاق. الشبكة الداخلية غير الكفوة، ووسائل الاتصال... الخ

- ضعف الدعوات المناصرة لأهمية وفائدة الإحصاءات عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله.
- الإفتقار إلى سياسة وخطة لنشر الإحصاءات مع ضعف التسهيلات والبنى الأساسية للنشر الفعّال للمنتجات الإحصائية بنزاهة. وليست هناك قواعد بيانات عاملة على مستوى الوزارات والإدارات والوكالات، والولايات، فلا توجد سوى واحدة ذات أداء ضعيف بالجهاز المركزي للإحصاء.
- الإفتقار إلى سياسة وبرامج لبناء القدرات الإحصائية عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله من حيث التدريب والتجهيزات التنظيمية (المعدات قديمة في كل النظام).
- ضعف المهارات التحليلية ومهارات كتابة التقارير في النظام الإحصائي الوطني.
- الإفتقار إلى استراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات في النظام الإحصائي الوطني، حيث لا تُستغل تكنولوجيا المعلومات في دعم إنتاج البيانات وإدارة العمليات كما ينبغي.
- قصور قانون الإحصاء (2003) وعدم تنفيذ بعض الأحكام الواردة فيه.
- ضعف التجهيزات بمركز التدريب الإحصائي وعدم وجود مكتبة إحصائية إضافة إلى غياب أي رابط بين مؤسسات التدريب والجهاز المركزي للإحصاء/النظام الإحصائي الوطني.
- فقر نظم حفظ السجلات يمنع تطوير الإحصاءات الإدارية والإحصائيات من السجلات الإدارية بسبب ضعف نظم المعلومات الإدارية في كل الوزارات والإدارات والوكالات، والولايات.

3.2.3 الفرص:

- توقع طلب عالي على البيانات لمقابلة متطلبات الإدارة بالنتائج والبيانات الداعمة للتخطيط والرصد والتقييم لأطر التنمية الوطنية والدولية [ورقة الإستراتيجية المرهنة لتخفيف حدّة الفقر، والبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (2011-2013)]. والخطة الإستراتيجية الثانية (2012-2016).
- والأهداف الإنمائية للألفية، وخطط التنمية القطاعية].
- دعم رفيع المستوى وواضح للسياسات المتعلقة بتطوير الإحصاء في السودان إضافة إلى إرادة سياسية قوية لإحداث نقلة نوعية تؤسس لنظام إحصائي وطني فعّال.

- وجود دعم دولي واسع النطاق من أجل تطوير الإحصاءات في البلدان ذات الدخل المنخفض من خلال أنشطة منتدى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن 21 [باريس 21]، وبنوك التنمية وغيرها من المنظمات الدولية والجهات المانحة.
 - فعاليات التعاون بين بلدان الجنوب – الجنوب الإفريقي ومنظمات اقاليمه الجغرافية الفرعية إضافة إلى توفر الأطر الدولية، والبرامج والمبادرات ومجموعة من أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وكذا وجود برامج وأنشطة إقليمية مثل النظم العامة لنشر البيانات، وبرنامج المقارنات الدولية لإفريقيا، وأنشطة المفوضية الإحصائية لإفريقيا، منتدى إفريقيا من أجل تطوير الإحصاء.
- 4.2.3 المهددات:**

- الصراعات الداخلية تؤثر سلبا على تنفيذ التعدادات السكانية وبرامج المسوحات من حيث نقص التغطية، وضعف جمع البيانات، وعدم وجود بيانات تمثيلية سواء على الصعيد الوطني أو مناطق النزاعات.
- ضعف الاقتصاد يؤدي إلى محدودية تمويل النظام الإحصائي الوطني لتطوير الإحصاءات إضافة إلى انخفاض مستوى تحديد الأولويات المتعلقة بإنتاج الإحصاءات.
- ضعف شروط خدمة العاملين في مجال الإحصاء وتدني بيئة عمل دون المستوى المعياري قد يؤدي إلى ضعف التجاوب مع استراتيجيات إعادة بناء النظام الإحصائي الوطني.
- تعدد متطلبات التقارير التي تطلبها الجهات المانحة وعدم إتساقها أو توافقها مع معايير التقارير الوطنية.

4. أنواع البيانات الرئيسية المنتجة من النظام الإحصائي الوطني:

1.4 مصادر البيانات:

تقوم الوزارات والمصالح والوكالات وبما فيها الجهاز المركزي للإحصاء بتوفير البيانات عبر إجراء التعدادات والمسوحات بالعينة والسجلات الإدارية وإجراء الدراسات بالمشاركة الثنائية أو المتعددة. فمثلا قام الفريق المسئول عن مكافحة الفقر بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء والوكالات والوزارات الأخرى للوصول الي المعرفة الكاملة لمؤشرات الفقر الكمية كما ان هناك دراسات نوعية متخصصة تقدمها هيئات أخرى لاستكمال برنامج النظام الوطني وهذه البيانات تغطي مجالات عدة مثل البيانات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية.

أنواع البيانات الرئيسية

إحصاءات اقتصادية	إحصاءات إجتماعية وديمغرافية	إحصاءات أخرى
<p>إحصاءات الاقتصاد الكلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الناتج المحلي الإجمالي • معدلات التضخم • الواردات والصادرات • إحصاءات نقدية • ميزان المدفوعات • الإستثمار الأجنبي المباشر • الإستثمار المحلي • إحصاءات العون الأجنبي • إحصاءات التمويل الأصغر • إحصاءات التأمين • إحصاءات التجارة • الاقتراض المصرفي التجاري • أدونات/سندات الخزنة • عمليات الحكومة المالية • ضريبة القيمة المضافة <p>إحصاءات الأعمال والإيرادات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إحصاءات الأعمال • القيمة المضافة • الناتج الإجمالي • استخدام القدرات (من المسح) • العمل في الصناعات (من المسح) • أسعار المنتجين • السياح الأجانب – القادمين والمغادرين • تجهيزات المنشآت (المأوى) • السجل التجاري <p>الإحصاءات الزراعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإنتاجية • المساحة • المدخلات • أعداد الحيوانات وفقا للنوع • صيد السمك • توافر الأسواق • خدمات الإرشاد الزراعي 	<p>الإحصاءات السكانية والديموغرافية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • وفيات الرضع • وفيات الأطفال دون الخامسة • الخصوبة في سن المراهقة • وفيات الأمهات • متوسط العمر المتوقع عند الميلاد • معدلات الإصابة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز • حالات الإصابة بالمalaria • التحصين • التغذية • إحصاءات الفقر (غير مكتملة) • معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم • الإلمام بالقراءة والكتابة • إحصائيات التعليم الفني العالي • نسبة التلاميذ إلى المعلمين • إحصاءات الصعوبات الخاصة <p>العمالة والعطالة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • معدلات النشاط الاقتصادي • حجم وتكوين قوة العمل • المهن • معدلات العطالة <p>القضايا البيئية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قضايا النوع 	<p>إحصاءات البيئة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • معدلات تدهور الأراضي/التعرية • إحصائيات إزالة الغابات • المياه والصرف الصحي • بيانات الأرصاد الجوية • الكوارث الطبيعية • حطب الوقود للاستهلاك • استخدام الطاقة وإنتاجها • الحياة البرية <p>إحصائيات البنية التحتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إحصاءات الطرق والنقل والمواصلات • الإتصالات • تعريف الكهرباء • إحصاءات الإسكان • أسعار البناء والتشييد

الإحصاءات الاقتصادية الأساسية التي يوفّرها النظام الإحصائي الوطني

إحصاءات الحسابات القومية:

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بتصنيف تقديرات الناتج المحلي الإجمالي السنوية باستخدام النظام المعياري SNA68. وبدأ الجهاز المركزي للإحصاء بتطبيق النظام المعياري SNA93 على القطاع الحكومي والقطاع المالي. وتصنيف الحسابات القومية يتم باستخدام المعلومات الواردة من عدة مصادر من بينها الجهاز المركزي للإحصاء. وفعليا، كافة المعلومات التي يوفّرها الجهاز المركزي للإحصاء هي مدخلات في الحسابات القومية، وكذلك يتم جمع بعض المعلومات مباشرة من الوكالات والمؤسسات الأخرى في النظام الإحصائي الوطني أو بإرسالها بالبريد الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.

ضريبة القيمة المضافة:

ضريبة القيمة المضافة هي الضريبة المفروضة على السلع والخدمات الاستهلاكية عند نقاط الإنتاج والتسويق، وتفرض أيضا على قيمة السلع والخدمات المستوردة عند نقطة التخليص الجمركي. وهذه الضريبة تساوي 17٪ من قيمة هذه السلع والخدمات. ويتم الحصول على بيانات ضريبة القيمة المضافة بصورة شهرية من مؤسسات تجارية معينة. ولكن هناك حاجة لتحسين جمع بيانات ضريبة القيمة المضافة لضمان شمولها.

إحصاءات المالية العامة:

تُجمع إحصاءات المالية العامة من الوزارات المركزية والولائية. وتوفّر هذه المعلومات مُدخلا رئيسيا لتقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نهج الإنفاق.

إحصاءات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (مؤشر قياس التضخم):

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بجمع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية من المناطق الحضرية والريفية لجميع ولايات السودان (حاليا 17 ولاية). حيث تُختار من كل ولاية منطقتان حضرية ومنطقتان ريفية لحساب الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم ونشرهما في الأسبوع الأول من الشهر التالي. وتوفّر مسوحات الأسعار أيضا الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يبين بشكل أفضل تحركات الأسعار فيما يتعلق بأنماط مستويات المعيشة، وكذلك نمط الأسعار في الريف والحضر. ويتم حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للسودان باستخدام مسح الأسرة السريع في العام 2007 (سنة الأساس 2007 = 100).

إحصاءات التجارة:

الجهاز المركزي للإحصاء هو المسؤول عن تصنيف إحصاءات التجارة الخارجية. بينما إدارة الجمارك هي مصدر هذه البيانات. ومنذ العام 1992 جرى إدخال النظام الآلي للبيانات الجمركية في معظم مكاتب الجمارك في السودان، لتجهيز سجلات التجارة الجمركية. وتمّ تنصيب نظام المتابعة الأوربي في الجهاز المركزي للإحصاء، منذ العام 1996، لتصنيف ومعالجة بيانات التجارة الخارجية. ويصدر الجهاز المركزي للإحصاء التقرير السنوي للتجارة الخارجية الذي يحتوي على إحصاءات سنوية عن الصادرات، والواردات، وإعادة الصادرات، حسب السلع، والدول. وينتج أيضا سنويا ملخص إحصاءات تجارة السودان الخارجية المنتجة. ويشتمل التقرير عادة على الميزان التجاري، صادرات النفط والمنتجات النفطية والمنتجات غير النفطية، وملخص للصادرات والواردات والميزان التجاري حسب الدول.

مؤشر أسعار المنتجين:

أجرى الجهاز المركزي للإحصاء مسحا صناعيا في العام 2010 بالنسبة لبيانات العام 2009 غطى جميع السودان. وحاليا يبدي الجهاز المركزي للإحصاء إهتماما كبيرا بالقطاع الصناعي. ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء بجمع أسعار المنتجين عند بوابة المصنع بصورة فصلية/ربع سنوية منذ العام 2009 من عينة من المنشآت الصناعية التي تقع في مناطق مختلفة من البلاد، وبيانات عن الأنشطة التي تقوم بها كما هي معرّفة وفقاً لنظام التصنيف الصناعي المعياري - التعديل الثالث. والمعلومات عن الأسعار متاحة لحساب مؤشر أسعار المنتجين للصناعات المختلفة. وهناك نوايا لتوسيع مؤشر أسعار المنتجين لتغطية قطاعات أخرى مثل الزراعة، والتعدين، والمحاجر.

الطاقة، والبناء والتشييد:

تصدر إحصاءات الطاقة والإحصاءات الخاصة بإمدادات وتوليد الكهرباء من وزارة الكهرباء، بينما تتوفّر إحصاءات الطاقة الأخرى من وزارة الطاقة والموارد المعدنية بشكل رئيسي. إضافة إلى أشكال أخرى من إحصاءات الطاقة التي يتم جمعها من خلال المسوحات الأسرية والتعدادات. أما فيما يتعلق بقطاع البناء والتشييد، فيستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الطريقة غير المباشرة لتقدير الأنشطة في هذا القطاع.

ميزان المدفوعات:

يقوم بنك السودان المركزي بتصنيف ميزان المدفوعات باستخدام بيانات واردة من الجهات التالية: مصلحة الجمارك، وزارة المالية، ديوان الضرائب، والبنوك. وبيانات ميزان المدفوعات هي أحد المدخلات لتقدير الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى ذلك يقوم البنك بصورة دورية بجمع البيانات المتعلقة باحتياطات البنوك التجارية (عبر المسح المصرفي النقدي).

5. النظام الإحصائي الوطني: الرؤية، الرسالة، والقيم الأساسية:

1.5 الرؤية:

نظام إحصائي وطني، من بين الأفضل في العالم، تصطف نظمه الفرعية في منظومة إحصائية تتصف بالتكامل والجودة وفعالية التنسيق والأداء.

2.5 الرسالة:

تطوير نظام إحصائي وطني، يوفر بنية تحتية أساسية ومورد عام لازم لبناء نظام وطني متكامل ومستدام للمعلومات وداعم لإدارة التنمية بالنتائج وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في السودان.

3.5 مهام النظام الإحصائي الوطني:

من أجل تحقيق رسالة النظام الإحصائي الوطني، تصبح عوامل النجاح الأساسية للنظام الإحصائي الوطني، هي التالية:

- **إنتاج ونشر الإحصاءات الاجتماعية:**
يضم نطاق الإحصاءات الاجتماعية: إحصاءات ومؤشرات عن السكان والديموغرافيا، الهجرة والإحصاءات الحيوية، إحصاءات النوع، إحصاءات العمل والعمالة، الإحصاءات الثقافية، إحصاءات التعليم، الإحصاءات الصحية، المعلومات الجغرافية، وإحصاءات الفقر.
- **إنتاج ونشر الإحصاءات الاقتصادية:**
تشمل الإحصاءات الاقتصادية: إحصاءات الحسابات القومية المتمثلة في الإحصاءات التجميعية للاقتصاد الكلي، إحصاءات المالية العامة، المعاملات الخارجية، إحصاءات الأسعار، إحصاءات التجارة الخارجية، الإحصاءات الصناعية، إحصاءات البناء والتشييد، إحصاءات التجارة الداخلية والتوزيع السلي، إحصاءات الأعمال التجارية، والإحصاءات الزراعية بما في ذلك الثروة الحيوانية والسكنية.
- **إنتاج ونشر الإحصاءات الأخرى:**
تغطي هذه الطائفة من الإحصاءات، الإحصاءات البيئية، معدلات تدهور الأراضي/التعرية، إحصائيات التصحر، إحصائيات المياه والصرف الصحي، وبيانات الأرصاد الجوية، إحصاءات الكوارث الطبيعية، إحصاءات استهلاك الوقود وحطب الوقود، إحصاءات إنتاج واستخدام الطاقة، إحصاءات البنى التحتية بما فيها محطات توليد الكهرباء والاتصالات، السياحة والشباب والرياضة وما إلى ذلك.
- **توفير الخدمات الإحصائية الفنية:**
تشمل هذه الخدمات: المشورة والاستشارات الفنية بشأن منهجيات المسوحات وطرق أخذ العينات، تجهيز البيانات، تنفيذ عمليات المسح عن طريق الأجهزة الأخرى من خارج النظام الإحصائي الوطني، إعداد جداول تحليلية خاصة لمستخدمي البيانات، وإعادة تهيئة نظام الإحصاءات الإدارية ضمن النظام الإحصائي الوطني بأكمله.

4.5 القيم والمبادئ الأساسية:

الى جانب الالتزام بمنظومة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، على جميع ذوي الارتباط ضمن النظام الإحصائي الوطني، تبني وإتباع وتعهد القيم والمبادئ التالية:

● نظام سهل الاستخدام:

بما أن مستخدمي البيانات هم المبرر وراء إشتغال النظام الإحصائي الوطني في إنتاج الإحصاءات، فيجب على النظام الإحصائي الوطني أن يكون متوافقا ومرنا مع متطلبات المستخدمين - مستجيبا لإحتياجاتهم وأولوياتهم.

● النزاهة:

أن يبقى النظام الإحصائي الوطني موضوعيا وغير مسيس في تحليل وتفسير البيانات المنتجة، وكذا محايدا في نشر الإحصاءات. ولهذا السبب، فإن النظام الإحصائي الوطني سيعمل وفق تقويم زمني دقيق وحديث لإصدار الإحصاءات.

● تحفيز المزودين:

أن يعمل النظام الإحصائي الوطني وفق برنامج تحفيزي لمزودي البيانات الإحصائية لضمان تعاونهم، علاوة على تصميم البرامج بطريقة يمكن بها تقادي اصابة المزودين بعبء الاستجابة بالطلب المستمر عليهم.

● الجودة:

لكي يكون النظام الإحصائي الوطني محترما، ويمكن التعويل عليه، ليقدم خدمات عالية الجودة، يجب أن تجتاز منتجاته الإحصائية اختبارات المعايير المعلنة ضمن "إطار معايير تقييم جودة البيانات" من: النوعية، التوقيت المناسب، الإتساق، الشمول، التماسك، الموثوقية، وقوة الصلة بالموضوع. ولذلك، وبهدف التحسين المستمر في نوعية المنتجات والخدمات، سوف يتبني النظام الإحصائي الوطني مبادئ وممارسات إدارة الجودة الشاملة.

● الكفاءة:

طالما أن الكفاءة هي ضامن النجاح، يجب على النظام الإحصائي الوطني تعزيز الكفاءة من خلال تشجيع: روح العمل الجماعي، التواصل الإنساني بالتشبيك، التعاون، الحماس، الابتكار، والمردودية العالية للتكلفة، ضمن النظام الإحصائي الوطني.

● الاستدامة:

يجب على النظام الإحصائي الوطني التركيز على تحقيق استدامة خدماته من خلال ضمان الاستقرار للموظفين والتمويل للعمليات والأنشطة المناط بها.

● الإحترافية:

لا بد من ارتفاع مستوى الكفاءة المهنية في إنتاج المنتجات الإحصائية باستخدام الوسائل والإجراءات، والممارسات المقبولة دولياً، الأمر الذي يحافظ على ثقة ذوي الارتباط في الإحصاءات الرسمية.

- **السريّة:** من أجل كسب ثقة مزوّدي البيانات، ينبغي التعامل بشكل سري مع البيانات الفردية المقدّمة من المجيبين على الاستبيانات والإستطلاعات، سواءً كانوا من الكيانات الطبيعية أو الاعتبارية، وذلك في جميع مراحل عمليات الجمع والتصنيف والعرض، وأن تستخدم هذه البيانات حصرياً للأغراض الإحصائية على النحو المنصوص عليه في قانون الإحصاء.

- **الإطار القانوني:** يعمل النظام الإحصائي الوطني، في كل الأوقات، على احترام القواعد والنظم والإجراءات التي تقوم عليها عمليات إنتاج الإحصاءات، وينبغي أن يضمن تطبيق أحكام قانون الإحصاء على نحو علني، وبما يتفق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

- **التنسيق الفعّال:** هو القيمة الحاسمة التي يجب على النظام الإحصائي الوطني أن يتمسك بها في سياق إدارة عمليات إنتاج وإدارة ونشر الإحصاءات، من أجل تحقيق تآزر النظام وكفاءته.

- **المساءلة والشفافية:** يجب على النظام الإحصائي الوطني أن يسعى جاهداً لتعزيز مبادئ الإفصاح وقبول المساءلة أمام الرأي العام من خلال توفير البيانات الموثوقة وذات الصلة، وضمان الشفافية في عمليات إنتاج البيانات ونشرها.

- **قياسية العمليات:** ينبغي أن تتبّع عملية إنتاج الإحصاءات المعايير المتفق عليها دولياً، مثل "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" و"العهد الإفريقي للإحصاء" على سبيل المثال. كما ينبغي أن يستند اختيار مصادر البيانات من المسوحات، التعدادات، والسجلات الإدارية على معايير الجودة، والتوقيت المناسب، ومردودية التكلفة.

6. الإطار الاستراتيجي:

1.6 أساسيات تطوير الإطار الاستراتيجي: خلص التحليل الدقيق للوضع الراهن للنظام الإحصائي الوطني إلى عدة نتائج، من بينها أن النظام يواجه عدداً من التحديات التي ينبغي التصدي لها، لتحقيق رؤيته وإنجاز رسالته. بعض هذه التحديات:

- التنسيق إما غائب أو غير فعّال عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله، وداخل النظم الفرعية، وعلى صعيد العمليات بين الأجهزة الاتحادية والولايات.
- أوجه القصور المؤسسية والتنظيمية على صعيد الإدارات الإحصائية بالجهاز المركزي للإحصاء، والوزارات والإدارات والوكالات، والولايات.
- نقص البنى التحتية عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله.

- تطوير البيانات ومجمل عملية إنتاج البيانات ومعالجتها غير متسقة وتتم بشكل غير منتظم، مما يؤدي إلى ضعف إمداد البيانات مع تدني نوعيتها والافتقار إلى سلاسل بيانات زمنية موثوق بها وفي الوقت المناسب.
- الإفتقار إلى الموارد اللازمة لمواصلة تنفيذ البرامج الإحصائية حتى بعد إعدادها.
- ضعف التقدير العام بأهمية الإحصاءات.
- ضعف القدرات الإحصائية المطلوبة لتنفيذ البرامج الإحصائية للنظام الإحصائي الوطني.
- غياب أو محدودية تحليل البيانات ، ومع ما يترتب عن ذلك في إنخفاض مستوى إستخدام البيانات من قِبَل مستخدمي البيانات الرئيسية.
- ضعف مزاولة عملية نشر البيانات داخل النظام الإحصائي الوطني، بما في ذلك شبه غياب لقواعد البيانات التشغيلية.
- عدم كفاية الإطار القانوني لدعم أعمال النظام الإحصائي الوطني بأكمله، إضافةً إلى قصور تنفيذ الأحكام الأساسية المتعلقة بالجهاز المركزي للإحصاء في قانون الإحصاء لسنة 2003.

إذن وبشكل عام، النظام الإحصائي الوطني بحاجة إلى إزالة هذه التحديات، وذلك عبر تبني بعض المبادرات الإستراتيجية في إطار عدد من الأهداف الإستراتيجية العامة. ففي حين ان الأهداف الإستراتيجية المعينة - الموضوع هنا - تقتصر على الدفع المحورية وحيز الاداء الاساسي إلا انه يتعين على النظام الإحصائي الوطني السعي نحوها من أجل تحقيق رؤيته وإنجاز رسالته.

والأهداف الإستراتيجية العامة للنظام الإحصائي الوطني في السودان هي التالية:

- إدخال النظم الإحصائية الفرعية في الإتجاه العام للنظام الإحصائي الوطني وذلك لتحقيق زيادة كفاءة إستخدام الموارد.
- تحسين قاعدة المعلومات الإحصائية من حيث المحتوى والنوعية على حد سواء.
- بناء قدرات مستدامة لإدارة البيانات، وإنتاجها وإستخدامها.
- رفع مستوى تقدير أهمية الإحصاءات بين عموم الناس.
- توفير التوجيه وتنمية المهارات وتقديم المساعدات الأخرى التي قد تكون مطلوبة من قِبَل مقدمي الخدمات، ومستخدمي ومنتجي الإحصاءات.
- تشجيع التعاون والتعاقد والتنسيق وروح الترشيح بين مستخدمي ومنتجي الإحصاءات على مستوى الوزارات والإدارات والوكالات الإتحادية، والولايات على حد سواء، وذلك لمنع الإزدواجية في الجهود.
- تعزيز ودعم الإدارة المرتكزة على النتائج، وصياغة السياسات وصنع القرارات المبنية على الأدلة (البيانات) طالما يمكن إستدائها من قواعد البيانات التشغيلية.

بعد ذلك وُضعت عشر غايات إستراتيجية، مُستمدّة من التحديات المحدّدة التي تواجه النظام الإحصائي الوطني، والتي من شأنها تسهيل تحقيق رؤية النظام الإحصائي الوطني، وما الذي ينبغي القيام به على مختلف المستويات لتحقيق الأثر المطلوب على النظام الإحصائي الوطني. وهذه الغايات تغطي مجالات: المناصرة. التطوير التنظيمي والمؤسسي، تنمية الموارد البشرية وإدارتها، تطوير البنيات التحتية، تطوير تكنولوجيا المعلومات، برامج المسوحات والتعدادات. تعزيز نظام الإحصاءات الإدارية، سياسات وخطط نشر البيانات (بما في ذلك الوصول إلى البيانات) والتدقيق والمراجعة الإحصائية.

وتتلخص هذه الغايات الإستراتيجية ومضامينها كما يلي:

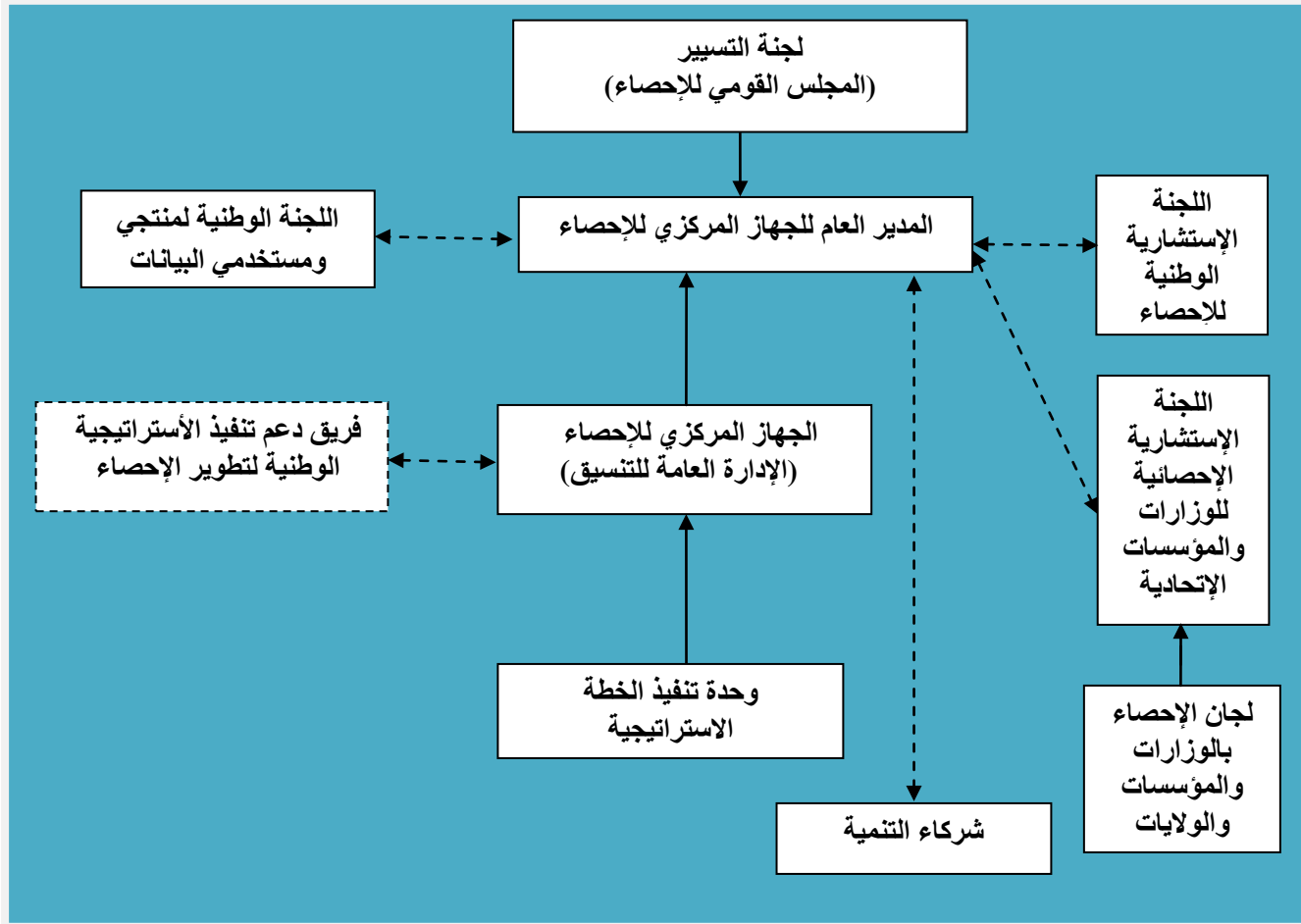
1. تعزيز المناصرة الإحصائية، لرفع تقدير عموم الناس لأهمية الإحصاءات، وذلك لتحقيق زيادة الطلب على الإحصاءات وزيادة إستخدامها في آن واحد، وتحسين الإستثمار في إنتاج وإمدادات البيانات.
2. التطوير التنظيمي والمؤسسي، لتحسين التنظيم، والأداء، والتنسيق، والوضوح.
3. تنمية الموارد البشرية وإدارتها، من حيث تنوع التخصصات، والعدد، والمهارات اللازمة، لإنتاج وتزويد وإستخدام الإحصاءات على حد سواء، وبكفاءة وفعالية.
4. تطوير البنيات المادية والإحصائية، لإنتاج الإحصاءات ونشرها بكفاءة وفعالية، إضافةً إلى تقديم الخدمات.
5. تسخير تكنولوجيا المعلومات، لتطوير الإحصاءات، من خلال سياسات وخطط ملائمة لهيكلية تكنولوجيا المعلومات، والأجهزة والبرمجيات والتدريب.
6. تطوير تقنية ادارة البيانات بإستخدام البرامج الإحصائية الملائمة (للمسوحات والتعدادات) للقيام بمهام إنتاج وتخزين ونشر البيانات عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله.
7. تحسين التعاون والتنسيق في نظام الإحصاءات الإدارية عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله.
8. خطط وسياسات نشر البيانات، لضمان وصول منتجات البيانات إلى جميع فئات المستخدمين في صيغ سهلة الإستعمال.
9. تنسيق التعدادات والمسوحات.
10. التدقيق والمراجعة الإحصائية، لضمان الامتثال للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ومن ثمّ تطوير مجاميع الإحصاءات الرسمية.

7. خطة التنفيذ:

ان الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء تتكون من عدد من الاستراتيجيات كاستراتيجية الجهاز المركزي للاحصاء واستراتيجيات الوزارات والوكالات واستراتيجيات الولايات. ان نجاح كل هذه الاستراتيجيات يتطلب التنفيذ الشامل والامين لكل مكونات الخطط المرسومة علي كل المستويات وان نجاح تنفيذ الإستراتيجية يتحدد بفعالية ونوعية التنفيذ واستمراره. لهذا فان هيكل تنفيذ الإستراتيجية سيكون نفس الهيكل الذي استخدم اثناء عملية الاعداد والتصميم مع بعض الاضافات والتحسينات لقيادة مجمل عملية التنفيذ، وتتكون عناصر الهيكل التنفيذي من:

1. لجنة التسيير (المجلس القومي للاحصاء)
2. المدير العام للجهاز المركزي للاحصاء.
3. المنسق الوطني يساعده فريق دعم تنفيذ الاستراتيجية.
4. الفريق الفني (الذي سيتحول الى وحدة تنفيذ الخطة الاستراتيجية).
5. اللجان بالوزارات والمؤسسات والولايات واللجنة الاستشارية الوطنية للاحصاء واللجنة الاستشارية الإحصائية للوزارات والمؤسسات الاتحادية واللجنة الوطنية لمنتجي ومستخدمي البيانات.

حوكمة النظام الإحصائي الوطني



وحدة تنفيذ الخطة الإستراتيجية:

ستنشأ وحدة تنفيذ الخطة الاستراتيجية في الإدارة العامة للتنسيق بالجهاز المركزي للإحصاء، ولها رئيس وحدة يكون مسئولاً لدى المدير العام للجهاز المركزي للإحصاء بواسطة مدير الإدارة العامة للتنسيق. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن رصد تنفيذ المهام على المستوى الوطني والعمل من خلال لجان الإحصاء بالوزارات والمؤسسات والولايات، واللجنة الإستشارية الإحصائية للوزارات والمؤسسات الإتحادية، والتأكد من توفر الموارد وإنسياب تقارير الأداء التي تُقدّمها مراكز التنفيذ بصفة دورية ويفضل شهرياً.

ولقد تم تصميم استراتيجيات اخرى لضمان تنفيذ كلي وفعال منها:

- تطوير الشراكات والتعاون بين الوكالات الوطنية في النظام الإحصائي الوطني.
- ترقية مفهوم ملكية النظام الوطني للإحصاء.
- العمل مع شركاء التنمية.
- تطوير وترقية العمل المشترك لجمع البيانات ونشرها.

8. الرصد والتقرير والتقييم:

يقوم نظام رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء علي اسلوب الرصد الشهري المراجعة ربع السنوية تليها المراجعات السنوية. وتجدر الاشارة الي ان عملية الرصد تصبح غير فعالة مالم تتخذ اجراءات محددة كاستجابة لما تم قياسه والتقرير بشأنه. ولهذا السبب اعد اطار منطقي مناسب يمكن استخدامه لتحقيق فعالية الرصد والتقييم .

التقييم

تم تصميم عملية التقييم بحيث ينفذ في منتصف ونهاية خطة العمل لتقييم المعوقات الرئيسية، أكثر الأنشطة نجاحاً ومدى تحقيق غايات واهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء. الفائدة من اجراء هذا التقييم تتمثل في أنه فرصة للتعلم من الممارسات التي يوفرها التقييم للوصول الي اداء افضل في المستقبل.

9. خطة التمويل والموازنة:

1.9 الموازنة:

من اجل تقوية النظام الإحصائي الوطني هنالك عشر غايات استراتيجية يجب تحقيقها وصُفت التكلفة التقديرية لتنفيذ خطة العمل الخاصة بكل هدف علي حدا ثم قدرت الموازنة الاجمالية لجميع الغايات بحوالي 88,090,621 جنيه سوداني.

2.9 خطة التمويل:

يتم توفير الموازنة الاجمالية عبر المساهمات الحكومية علي المستويين الاتحادي والولائي وجزء اخر سياتي من تجمع الدعم من الجهات المانحة الدولية (الثنائية ومتعددة الاطراف) وتشمل المنظمات الاقليمية وشركاء التنمية الاخرين.

المكون الحكومي لمقابلة الرواتب والمصروفات الادارية والبدلات اضافة الي النفقات الراسمالية لتغطية جزء من تكاليف الإستراتيجية. ويتوقع ان تغطي الجهات المانحة/شركاء التنمية الرصيد المتبقي من التكلفة الراسمالية اضافة الي تغطية التكاليف الاخرى عبر الدعم الفني.

الموازنة التقديرية للنظام الإحصائي الوطني حسب الغايات والنظم الفرعية

(التقديرات بالجنيه السوداني – الدولار يساوي 2.88 جنيه سوداني)

الجملة	2016	2015	2014	2013	2012	الغايات/السنة
2,715,000	553,800	553,800	553,800	553,800	499,800	الغاية 1
1,893,860	266,500	301,500	366,500	456,500	502,860	الغاية 2
7,059,440	1,448,090	1,428,290	1490,390	1,485,690	1,206,980	الغاية 3
57,393,646	2,065,000	12,015,000	12315,000	14,452,700	16,545,946	الغاية 4
272,460	0	0	48,300	48,300	175,860	الغاية 5
13,002,305	2,340,429	2,677,389	2,677,389	2,468,749	2,838,349	الغاية 6
3,206,250	573,500	498,500	573,500	498,500	1,062,250	الغاية 7
1,392,660	143,300	153,300	268,300	374,460	453,300	الغاية 8
825,000	165,000	165,000	165,000	165,000	165,000	الغاية 9
330,000	70,300	48,300	70,300	70,300	70,800	الغاية 10
88,090,621	7,625,919	17,841,079	18,528,479	20,573,999	23,521,145	الجملة

البرنامج الوطني للإحصاء
التعدادات والمسوحات (2012- 2016)

رقم	التعدادات والمسوحات	مرحلة الإعداد	مرحلة العمل الميداني	مرحلة جمع البيانات	مرحلة التحليل
1.	التعداد الزراعي والحيواني الشامل	1 سبتمبر 2012 - 31 أكتوبر 2013	1 نوفمبر 2013 - 31 نوفمبر 2013	1 ديسمبر 2013 - 30 يونيو 2014	1 يوليو 2014 - 31 أغسطس 2014
2.	مسح موازنة الأسرة	1 يناير 2013 - 30 مارس 2013	1 أبريل 2013 - 31 ديسمبر 2014	1 أبريل 2014 - 31 أغسطس 2014	1 سبتمبر 2014 - 1 أكتوبر 2014
3.	استبيان مؤشر الرفاه الأساسي	1 سبتمبر 2014 - 31 أكتوبر 2014	1 نوفمبر 2014 - 31 ديسمبر 2014	1 يناير 2015 - 31 مارس 2015	1 أبريل 2015 - 30 أبريل 2015
4.	تعداد المنشآت الاقتصادية	1 أكتوبر 2014 - 31 مارس 2015	1 أبريل 2015 - 31 يوليو 2015	1 أغسطس 2015 - 31 يناير 2016	1 فبراير 2016 - 30 مايو 2016
5.	مسح القطاع غير المنظم	1 نوفمبر 2014 - 28 فبراير 2015	1 مارس 2015 - 31 مايو 2015	1 يونيو 2015 - 30 سبتمبر 2015	1 أكتوبر 2015 - 31 أكتوبر 2015
6.	المسح الصناعي	1 يناير 2016 - 20 أبريل 2016	1 مايو 2016 - 31 يوليو 2016	1 أغسطس 2016 - 30 نوفمبر 2016	1 ديسمبر 2016 - 31 ديسمبر 2016
7.	تطوير نظام المسح المتكامل للأسرة	يناير 2015 إعداد العينة الرئيسية	فبراير 2015 اعداد برنامج المسوحات	مارس/أبريل 2015 تصميم الاستبيان الأساسي لمسح الأسرة	أغسطس 2015 اختبار استطلاعي لنظام المسح المتكامل للأسرة
8.	تعداد السكان والمساكن السادس	← 1 يناير 2016 - 31 ديسمبر 2016			

البرنامج الوطني للإحصاء
التعدادات والمسوحات (2012- 2016)

التكلفة الإجمالية التقديرية (جنيه سوداني)	التعداد/المسح	رقم
76,442,715.0	التعداد الزراعي والحيواني الشامل	.1
2,185,291.9	مسح موازنة الأسرة	.2
3,455,162.0	استبيان مؤشر الرفاه الأساسي	.3
3,618,372.5	تعداد المنشآت الاقتصادية	.4
6,874,946.1	مسح القطاع غير المنظم	.5
2,703,033.0	المسح الصناعي	.6
41,330,049.0	تعداد السكان والمساكن السادس	.7
1,148,834.0	تطوير نظام المسح المتكامل للأسرة	.8